



مخيم الجلزون

تأسس مخيم الجلزون عام 1949م فوق مساحة من الأرض تبلغ 0.25 كيلومتر مربع (حوالي 240 دونمًا) استأجرها الصليب الأحمر من أهالي قرية جفنا، ثم امتدت إلى 337 دونمًا عام 1988م، منها 237 دونمًا أراضي زراعية. على تلة جبلية تبعد مسافة 7 كم شمال رام الله، وإلى الغرب من الطريق الرئيس، الواصل بين رام الله ونابلس، ويحد المخيم من الشمال قرى جفنا وعين سينيا وبيرزيت، ومن الجنوب قرية سردا، ومن الشرق قرية دورا القرع، ومن الغرب سردا وأبو قش

الموقع والجغرافيا

يقع المخيم إلى الشمال من مدينة رام الله، وإلى الغرب من الطريق الرئيس، الواصل بين رام الله ونابلس، وتحيط به من الشمال أراضي جفنا، وعين سينيا، وبلدة بيرزيت، ومن الشرق قرية دورا القرع.

بلغت مساحته عند إقامته عام 1949م حوالي 240 دونمًا، ثم امتدت إلى 337 دونمًا عام 1988م، منها 237 دونمًا أراضي زراعية.

بلغ عدد السكان عام 1967م حوالي 3071 نسمة، وهم موزعون على 635 أسرة، وبلغ عدد اللاجئين لدى وكالة الغوث عام 1997م 7160 نسمة وأظهرت إحصائية في العام 2007م بأن تعداد السكان يقارب من 9 آلاف نسمة، وغالبية السكان من اللاجئين منذ عام 1948م، ويشكلون ما نسبته 99% من مجموع سكان المخيم، بينما نزح الجزء الباقي عام 1967م من قرى نوبا وعمواس بعد أن تم تدميرهما.

ويبلغ عدد سكان مخيم الجلزون اليوم بـ 14,579 شخصًا بينهم 5,151 طفلًا وفئة تحت سن الثامنة عشرة. أما الأنروا فاعتبرت تعدادهم أكثر من 11,000 لاجئ مسجل.

في مخيم الجلزون كثافة سكانية عالية، كما هي الحال في بقية المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج، وارتفع في السنوات العشر التالية إلى 8968 نسمة بحسب إحصائية العام 2007م.

تمتد مساحة المخيم وفقًا لحدوده الرسمية على 253 دونما تم تضمينها لمدة 99 عامًا من سكان قرية جفنا. تمتد هذه الأراضي غربي شارع 466 الذي يصل بين مخيم الجلزون وبلدة البيرة جنوبًا. نتيجة للتكاثر السكاني نفدت الأراضي المعدة للبناء داخل المخيم وأخذ بعض من سكانه في شراء أراضي تقع خارج مسطحة الرسمي من سكان البلدات المجاورة (دورا القرع وجفنا والبيرة) وهناك شرعوا في بناء منازل لهم.

على هذه الأراضي - التي تمّ شراؤها - بُنيت خارج حدود المخيم ثلاثة أحياء: إسكان الزرعة وحي جبل الديك وضاحية التربة والتعليم. يسكن في هذه الأحياء نحو 2,000 نسمة غالبيتهم العظمى مسجلون رسميًا كسكان مخيم الجلزون. توفّر وكالة الأونروا الخدمات البلدية داخل الحدود الرسميّة للمخيم فقط (مثل جمع القمامة وتطوير المرافق) لكنّها تواصل تقديم خدمات الغوث الإنسانيّ (التعليم والصحة) لمجمل سكّان المخيم وبضمنهم أولئك الذين انتقلوا إلى الأحياء المذكورة.

الجلزون والاحتلال الإسرائيلي

يقع المخيم في مشاريع التوطين (الصهيونية)، ضمن البند القاضي بهدم المخيم، لوجوده في ضواحي القدس ورام الله، ونقل سكانه إلى منطقة الأغوار، ورافق هذه العملية زحف استيطاني باتجاه المخيم، فقد أُقيمت مستوطنة (بيت إيل - أ) عام 1977م على أراضي قريني بيتين ودورا القرع القريبتين من المخيم، والواقعتين شمال رام الله، وهذه المستوطنة تابعة لحركة "غوش إيمونيم" (الصهيونية) المتطرفة.

في عام 1977 أُقيمت في محاذة المخيم شرقيّ شارع 466 مستوطنة بيت إيل على أراضٍ بملكيّة خاصّة لأشخاص من بلدة البيرة وقريني عين يبرود ودورا القرع. وكانت إسرائيل قد استولت على هذه الأراضي منذ عام 1970 بواسطة أمر وضع يد "لأغراض أمنيّة" على مساحة 2,426 دونم (أمر 1/70). في السنة التالية رفع أصحاب الأراضي التماسًا إلى محكمة العدل العليا ضدّ وضع اليد على أراضيهم وإقامة المستوطنة عليها. رفضت القضاة التماس أصحاب الأراضي حيث قبلوا ادّعاء الدولة أنّ التغيير الذي أجرته ليس دائمًا وأنّ إقامة مستوطنات لإسكان مدنيّين بشكل مؤقت أمر له أهمّيته الأمنيّة. بعد مضيّ بضعة شهور على صدور ذلك القرار أصدرت المحكمة قرارها في شأن ألون موربه ما حذا بالدولة أن تفضّل إقامة مستوطنات على أراضٍ استولت عليها عبر تصنيفها كـ "أراضي دولة"، وهو إجراء تمكّن من الإقدام عليه استنادًا إلى تأويل ملتوٍ للقانون.

إضافة إلى مستوطنة بيت إيل أقامت الدولة على الأراضي التي استولت عليها بحكم أمر وضع اليد 1/70 معسكرات للجيش. بمرور السنين توسّعت المستوطنة شمالاً نحو مخيم الجلزون للأجئيين. وقد أقيم الحيّ الشمالي من المستوطنة المسمّى بيت إيل "ب" في أعقاب استيلاء الدولة على أكثر من 660 دونم أخرى بملكيّة خاصّة. غير أنّها لم تكلف نفسها في هذه المرّة إصدار أمر من أيّ نوعٍ كان. في الحيّ المذكور مبانٍ كثيرة الشقق ومبانٍ عامّة وشوارع واحتياطي أرض للتطوير المستقبليّ. بلغ عدد سكّان مستوطنة بيت إيل بلغ 6.115 مستوطنًا وذلك حسب معطيات نهاية العام 2016.

بفعل توسّع المستوطنة أصبحت حدودها الشماليّة شبه ملاصقة لحيّ إسكان الزرعة - لا يفصلها عنه سوى 15 مترًا

وحدودها الغربيّة لا تبعد عن مدرسة مخيم الجلزون للبنين سوى 180 مترًا. القُرب إلى هذا الحدّ بين المستوطنين وسكّان مخيم اللاجئين استدعى حضورًا دائميًا للجنود - انتشار في أبراج مراقبة وإجراء دورياتٍ عسكريّة - على امتداد شارع 466 وداخل الأراضي الواقعة بينه وبين المستوطنة. جرّاء ذلك تقع مواجهات متواترة بين الجنود وسكّان المخيم وخاصّة الفتيان والشبان منهم إذ يدور معظمها عند مدخل المخيم قرب المدرسة. يطلق الجيش أثناء هذه المواجهات أنواع الذخيرة المستخدمة في تفريق المتظاهرين وفي بعض الأحيان يطلق الرصاص الحيّ. طيلة السنوات الخمس الماضية يقتحم الجيش المخيم بمعدّل مرّة واحدة كلّ الأسبوع وخلال هذه المدّة جرحت قوّات الأمن الإسرائيليّة نحو 160 فلسطينيًا جرّاء إطلاق النيران الحيّة (وفقًا لمعطيات مكتب أوتشا) وقتلت سبعة - بينهم أربعة قاصرين.

النشأة

النشأة

تأسس مخيم الجلزون عام 1949م فوق مساحة من الأرض تبلغ 0.25 كيلومتر مربع (حوالي 240 دونمًا) استأجرها الصليب الأحمر من أهالي قرية جفنا، ثم امتدت إلى 337 دونمًا عام 1988م، منها 237 دونمًا أراضٍ زراعية. على تلة جبلية تبعد مسافة 7 كم شمال رام الله، وإلى الغرب من الطريق الرئيس، الواصل بين رام الله ونابلس، ويحد المخيم من الشمال قرى جفنا وعين سينيا وبيرزيت، ومن الجنوب قرية سردا، ومن الشرق قرية دورا القرع، ومن الغرب سردا وأبو قش.

سبب التسمية

سُمي المخيم بهذا الاسم نسبة إلى عين الجلزون الكبيرة المشهورة والتي لا تزال آثارها حية وموجودة لغاية الآن، وحسب مصدر آخر جاء الاسم نسبة إلى وادي الحلزون الكبير، ثم حُرِّفت فيما بعد إلى الجلزون وهذه الرواية ضعيفة، وأما الرواية الأصح وهي أرض الينابيع الوافرة ويعود ذلك لكون كلمة الجلزون كلمة يونانية مكونة من مقطعين الأول (Jalaz) وتعني الينابيع الوافرة والثاني (zone) وتعني منطقة، فإذا جمعنا المقطعين يصبح اسمها أرض الينابيع الوفيرة وآبار المياه الجوفية الكثيرة التي يزيد تعدادها عن 300 بئر.

ملكية أرض المخيم

تأسس مخيم الجلزون عام 1949 فوق مساحة من الأرض تبلغ 0.25 كيلومتر مربع على تلة صخرية تبعد مسافة 7 كيلومترات شمال رام الله. وينحدر أصل سكان المخيم من 36 قرية تابعة لمناطق اللد والرملة. ومثله مثل باقي المخيمات في الضفة الغربية، فقد بني المخيم فوق قطعة من الأرض قامت الأونروا باستئجارها من الحكومة الأردنية.

إدارة المخيم

المخيم تحت السيطرة "الإسرائيلية" الفلسطينية المشتركة أعقاب اتفاقيات أوسلو.

التعليم

بالنسبة للقطاع التعليمي في المخيم، فيوجد فيه مدرستان واحدة للذكور والأخرى للإناث، وكلتاها للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتشرف عليهما وكالة الغوث.

كانت المدارس في البداية في خيام كبيرة لعدة سنوات حتى قامت الوكالة ببناء مدرستين للذكور والإناث في عام 1956م، وكان عدد طلاب مدرسة الذكور لا يتعدى 200 طالب والإناث 150 طالبة، أما الآن فعدد الطلاب 1300 طالب وال طالبات 1200 طالبة، ولا تزال مساحة المدارس كما هي رغم ارتفاع عدد الطلاب، وتم بناء مدرسة للذكور حديثًا في المكان نفسه.

الوضع الصحي

كانت العيادة بداية في خيام كبيرة لعدة سنوات حتى قامت الوكالة ببناء عيادة للمخيم في عام 1956م، وفي الوقت الحالي أصبح يوجد مركز صحي تابع (للاونروا)، وهناك مركزان صحيان آخران تابعان لجهات أخرى، كما يوجد أيضًا مركز علاج طبيعي.

الوضع الرياضي

التأسيس:

أسست وكالة الغوث الدولية مركز الشباب الاجتماعي في مخيم الجلزون عام 1953م، حيث يخدم أبناء المخيم بشكل خاص، وأبناء المناطق المجاورة، بشكل عام. ويدير المركز هيئة إدارية منتخبة مكونة من تسعة أعضاء.

رسالة المركز:

- يهدف المركز عبر برامجه إلى رفع المستوى الرياضي عند أبناء المخيم، والنهوض بالشباب من جميع النواحي الثقافية والاجتماعية، ويساعد على توفير فرص العمل لأبناء المخيم، في المشاريع التي يقوم بتنفيذها.
- المركز مسجل حاليًا ضمن وزارة الشباب والرياضة، ويتبع الاتحادات الفلسطينية الرياضية، وهو عضو مسجل في اتحاد مراكز الشباب، حيث إنه من قائمة فرق الدرجة الأولى في كرة القدم، كما ويحصل فريقه الرياضي في الشطرنج على مراتب متقدمة في المنافسات المحلية على مستوى الوطن وخارجه، وقد شارك في كثير من البطولات.

أهداف المؤسسة:

- صقل الكوادر الرياضية في مختلف الفئات العمرية.
- تدعيم مقولة (الرياضة للجميع)، وذلك عبر استيعاب الطاقات الرياضية في المنطقة.
- تشكيل فرق كشفية وتطوعية، من أجل خدمة المجتمع المحلي.
- تأهيل كوادر رياضية قادرة على قيادة المؤسسة في جميع جوانبها.
- الوصول في الفريق المصنف إلى مصاف الدرجة الممتازة.
- رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لأعضاء الهيئة العامة.
- تشجيع الجماهير للالتفاف حول المؤسسة.
- تحقيق روح التعاون والمحبة بين الأجيال المختلفة.
- تعزيز التعاون وتقوية أواصر العلاقات بين المركز، والمراكز والأندية الأخرى في الوطن.
- العمل على تبادل الخبرات، وذلك من خلال العلاقة بين المركز والمنظمات الأجنبية.
- المشاركة في البطولات الوطنية وتكريم الشهداء.

مشاركات المركز:

- شارك فريق المركز في كافة بطولات الاتحاد ومعظم البطولات التنشيطية.
- حصل الفريق على العديد من البطولات التنشيطية.
- إقامة العديد من المسابقات التي أصبحت تقليدًا سنويًا.

البنية التحتية للنادي:

- الطابق الأول يتكون من: خمسة مخازن على الشارع الرئيس في المخيم، قاعة مسرح، قاعة تنس، المقصف.
- الطابق الثاني يتكون من: قاعة حاسوب، غرفة اللجنة الرياضية، غرفة المكتبة، قاعة الهيئة الإدارية، غرفة اجتماعات.
- الطابق الثالث: يتكون من قاعة اللياقة البدنية وكمال الأجسام، وتشمل كامل المسطح الثالث.

الوضع الاجتماعي

يوجد في مخيم الجلزون العديد من المراكز الخدمائية التابعة (للاونروا) مثل مركز إرشاد وظيفي، ومركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز نسوي .

ومن أسمى أهداف مركز الشباب الاجتماعي- مخيم الجلزون العمل الاجتماعي، وذلك في تقديم الخدمات لأهله في مخيم الجلزون والعمل الطوعي وعمل الإفطار الجماعي في شهر رمضان.

تحديات

فرض الجيش طيلة السنين قيودًا مشددة على حركة سكان المخيم. في عام 2000 مع بداية الانتفاضة الثانية أغلق الجيش مقطعًا من شارع 466، الجزء الذي يصل بين بلدة البيرة ومخيم الجلزون مجبرًا بذلك سكان المخيم ومعهم سكان القرى المجاورة على السفر إلى رام الله عبر طرق التفافية. في عام 2011 فتح الجيش المقطع الجنوبي من هذا المقطع من الشارع متيحًا عبور الفلسطينيين منه. طوله نحو 1.3 كم تمتد من المدخل الشمالي لبلدة البيرة (قرب فندق "سيتي إين") إلى نقطة تبعد نحو 130 مترًا عن المدخل القديم الجنوبي الغربي لمستوطنة بيت إيل. لم يؤثر الفتح الجزئي لهذا المقطع إيجابًا على حرية حركة سكان مخيم الجلزون لأنهم كي يتمكنوا من الوصول إلى الجزء الجنوبي من الشاع عليهم أن يمؤوا من جزئه الشمالي الذي استمر إغلاقه. في عام 2012 فتح الجيش المقطع الشمالي من الشارع على امتداد كيلومتر واحد: من مدخل المستوطنة القديم إلى نقطة تبعد نحو 200 متر عن المدخل الرئيسي للمخيم. كان من المفترض أن يتيح ذلك حرية الحركة لسكان الجلزون على امتداد الشارع ولكن الجيش درج منذئذٍ - متذرعًا بشنّى الذرائع - على وضع عراقيل مؤقتة في المقطعين المذكورين لفترات تتراوح بين يوم واحد وأشهر عدّة. تمسّ هذه الإغلاقات على وجه الخصوص بنحو 2000 شخص من سكان المخيم يعملون في رام الله والبيرة ويحتاجون إلى السفر يوميًا

يعاني سكاّن المخيم اكتظاظًا شديدًا وقد استنفدوا جميع إمكانيّات البناء المتاحة داخل حدوده. أمّا الأراضي الواقعة خارج حدود المخيم التي أقيمت عليها الأحياء الجديدة والمدارس فقد صنّفت ضمن اتّفاقيات أوصلو كمناطق C. حفظت إسرائيل لنفسها في هذه المناطق صلاحيّات التخطيط والبناء والتطوير. سكاّن المخيم المعنيون ببناء منازل أو توسيعها في هذه المناطق يضطّرون إلى مجابهة رفض إسرائيل الجارف لمنح تراخيص بناء في مناطق C. الإدارة المدنيّة تصدر أوامر هدم لمنازل أقمها أصحابها - مرغمين - دون ترخيص بناء. منذ صدور أمر الهدم سواء جرى تنفيذه أم لا يبقى شبح الهدم مخيمًا فوق السكاّن طيلة الوقت.

تعامل إسرائيل سكاّن المخيم - وهم في منازلهم - وكأنهم ضيوف غير مرحب بهم وتتنصّل من أيّ التزام تجاههم. إنّها تجبرهم على العيش في اكتظاظ شديد داخل حدود المخيم - التي رُسمت منذ ما قبل 70 عامًا وتمنعهم من تشييد أيّ بناء جديد خارج المخيم. في المقابل تواصل إسرائيل استخدام أراضي البلدات الفلسطينية المجاورة لأغراضها هي بما في ذلك لأغراض توسيع المستوطنات وتفضل باستمرار مصالح المستوطنين على حساب الفلسطينيين في تجاهل تامّ لحقوقهم. هكذا يسير نظام الاحتلال في مخيم الجلزون للأجئين وهكذا الأمر في سائر أنحاء الضفة الغربية.(2)

منظمة بيت سيلم [/https://www.btselem.org/](https://www.btselem.org/)(1)

https://www.btselem.org/arabic/jalazun_rc_life_in_the_shadow_of_beit_el_settlement

منظمة بيت سيلم [/https://www.btselem.org/](https://www.btselem.org/)(2)

https://www.btselem.org/arabic/jalazun_rc_life_in_the_shadow_of_beit_el_settlement

الواقع البيئي

تتوفر داخل المخيم شبكات عامة للكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات إلا أن العديد من المساكن ليست متصلة بنظام الصرف الصحي وعوضا عن ذلك فهي تلجأ لاستخدام مراحيض خاصة متصلة بحفر امتصاصية أو تسمح للمياه العادمة بالجريان في الطرقات .

الواقع البيئي

تتوفر داخل المخيم شبكات عامة للكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، إلا أن العديد من المساكن ليست

متصلة بنظام الصرف الصحي، وعضوًا عن ذلك فهي تلجأ لاستخدام المراحيض خاصة متصلة بحفر امتصاصية أو تسمح للمياه العادمة بالجريان في الطرقات .

الواقع الإنساني والإغاثي

تتصل كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكتي الكهرباء والماء العامة، إلا أن العديد منها ليست متصلة بنظام الصرف الصحي. وتوجد في المخيم عيادة تابعة لوكالة الغوث وفيه أيضًا عيادات خاصة. يوجد في المخيم ثلاث مدارس، مدرسة ثانوية للبنات ومدرستان أساسيتان تابعتان لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، واحدة للإناث والأخرى للذكور، وتم العمل على بناء مدرسة ثانوية للبنين.

ويوجد في المخيم العديد من المراكز الخدمائية التابعة (للاونروا) مثل: مركز إرشاد وظيفي، ومركز توزيع أغذية. وتعمل فيه مؤسسات خاصة مدعومة من قبل اللجنة الشعبية مثل: مركز إعادة تأهيل المعاقين والمركز النسوي، ومركز الشباب الاجتماعي الذي يهدف عبر برامجه إلى رفع المستوى الرياضي لدى أبناء المخيم والنهوض بالشباب من النواحي الثقافية والاجتماعية ويساهم في توفير فرص العمل وقد تم إغلاق المركز عدة مرات من قبل الاحتلال.

الوضع السياسي والقانوني

مثله مثل باقي المخيمات في الضفة الغربية، فقد بني المخيم فوق قطعة من الأرض قامت (الاونروا) باستئجارها من الحكومة الأردنية. وأصبح المخيم تحت السيطرة (الصهيونية) الفلسطينية المشتركة في أعقاب اتفاقية أوسلو.

يقع المخيم-وفق تصنيفات اتفاق أوسلو-في المنطقة "ب"، التي تخضع لإدارة مشتركة بين الاحتلال (الصهيوني) والسلطة الفلسطينية.

يقع المخيم في مشاريع التوطين (الصهيونية)، ضمن البند القاضي بهدم المخيم، لوجوده في ضواحي القدس ورام الله، ونقل سكانه إلى منطقة الأغوار، ورافق هذه العملية زحف استيطاني باتجاه المخيم، فقد أُقيمت مستوطنة (بيت إيل - أ)، في عام 1977م على أراضي قريتي بيتين ودورا القرع، القريبتين من المخيم، والواقعتين شمال رام الله، وهذه المستوطنة تابعة لحركة "غوش إيمونيم" (الصهيونية) المتطرفة.

مخيم الجلزون للاجئين في ظلّ مستوطنة "بيت إيل"

عند المدخل الرئيسي للمخيم خارج حدوده الرسميّة أقامت وكالة الأونروا مدرستين على أراضي قرية جفنا يرتادهما نحو 2000 طالب وطالبة. في عام 1977 أقيمت في محاذة المخيم شرقيّ شارع 466 مستوطنة بيت إيل على أراضٍ بملكيّة خاصّة لأشخاص من بلدة البيرة وقريتي عين يبرود ودورا القرع. وكانت إسرائيل قد استولت على هذه الأراضي منذ عام 1970 بواسطة أمر وضع يد "لأغراض أمنيّة" على مساحة 2,426 دونم (أمر 1/70). في السنة التالية رفع أصحاب الأراضي التماسًا إلى محكمة العدل العليا ضدّ وضع اليد على أراضيهم وإقامة المستوطنة عليها. رفض القضاة التماس أصحاب الأراضي حيث قبلوا ادّعاء الدولة أنّ التغيير الذي أجرته ليس دائمًا وأنّ إقامة مستوطنات لإسكان مدنيّين بشكل مؤقت أمر له أهمّيته الأمنيّة. بعد مضيّ بضعة شهور على صدور ذلك القرار أصدرت المحكمة قرارها في شأن ألون موريه ما حذا بالدولة أن تفصّل إقامة مستوطنات على أراضٍ استولت عليها عبر تصنيفها كـ "أراضي دولة"، وهو إجراء تمكّنت من الإقدام عليه استنادًا إلى تأويل ملتبس للقانون.



إضافة إلى مستوطنة بيت إيل أقامت الدولة على الأراضي التي استولت عليها بحكم أمر وضع اليد 1/70 معسكرات للجيش. بمرور السنين توسّعت المستوطنة شمالاً نحو مخيم الجلزون للاجئين. وقد أقيم الحيّ الشمالي من المستوطنة المسمّى بيت إيل "ب" في أعقاب استيلاء الدولة على أكثر من 660 دونم أخرى بملكيّة خاصّة. غير أنّها لم تكلف نفسها في هذه المرّة إصدار أمر من أيّ نوع كان. في الحيّ المذكور مبانٍ كثيرة الشقق ومبانٍ عامّة وشوارع واحتياطي أرض للتطوير المستقبليّ. بلغ عدد سكّان مستوطنة بيت إيل بلغ 6.115 مستوطنًا وذلك حسب معطيات نهاية العام 2016.

بفعل توسّع المستوطنة أصبحت حدودها الشماليّة شبه ملاصقة لحيّ إسكان الزرعة - لا يفصلها عنه سوى 15 مترًا وحدودها الغربيّة لا تبعد عن مدرسة مخيمّ الجلزون للنين سوى 180 مترًا. القُرب إلى هذا الحدّ بين المستوطنين وسكّان مخيمّ اللاجئين استدعى حضورًا دائمًا للجنود - انتشار في أبراج مراقبة وإجراء دوريات عسكريّة - على امتداد شارع 466 وداخل الأراضي الواقعة بينه وبين المستوطنة. جرّاء ذلك تقع مواجهات متواترة بين الجنود وسكّان المخيم وخاصّة الفتيان والشبان منهم إذ يدور معظمها عند مدخل المخيمّ قرب المدرسة. يطلق الجيش أثناء هذه المواجهات أنواع الذخيرة المستخدمة في تفريق المتظاهرين وفي بعض الأحيان يطلق الرصاص الحيّ. طيلة السنوات الخمس الماضية يقتحم الجيش المخيمّ بمعدّل مرّة واحدة كلّ الأسبوع وخلال هذه المدّة جرحت قوّات الأمن الإسرائيليّة نحو 160 فلسطينيًا جرّاء إطلاق النيران الحيّة (وفقًا لمعطيات مكتب أوتشا) وقتلت سنة - بينهم أربعة قاصرين.

فرض الجيش طيلة السنين قيودًا مشدّدة على حركة سكّان المخيمّ. في عام 2000 مع بداية الانتفاضة الثانية أغلق الجيش مقطعًا من شارع 466، الجزء الذي يصل بين بلدة البيرة ومخيمّ الجلزون مجبرًا بذلك سكّان المخيمّ ومعهم سكّان القرى المجاورة على السفر إلى رام الله عبر طرق التفافية. في عام 2011 فتح الجيش المقطع الجنوبي من هذا المقطع من الشارع متيحًا عبور الفلسطينيين منه. طوله نحو 1.3 كم تمتدّ من المدخل الشماليّ لبلدة البيرة (قرب فندق "سي تي إين") إلى نقطة تبعد نحو 130 مترًا عن المدخل القديم الجنوبي الغربي لمستوطنة بيت إيل. لم يؤثّر الفتح الجزئي لهذا المقطع إيجابًا على حرّية حركة سكّان مخيمّ الجلزون لأنهم كي يتمكنوا من الوصول إلى الجزء الجنوبي من الشاع عليهم أن يمؤوا من جزئه الشمالي الذي استمر إغلاقه. في عام 2012 فتح الجيش المقطع الشمالي من الشارع على امتداد كيلومتر واحد: من مدخل المستوطنة القديم إلى نقطة تبعد نحو 200 متر عن المدخل الرئيسي للمخيمّ. كان من المفترض أن يتيح ذلك حرّية الحركة لسكّان الجلزون على امتداد الشارع ولكنّ الجيش درج منذئذٍ - متدرّجًا بشتّى الذرائع - على وضع عراقيل مؤقتة في المقطعين المذكورين لفترات تتراوح بين يوم واحد وأشهر عدّة. تمسّ هذه الإغلاقات على وجه الخصوص بنحو 2000 شخص من سكّان المخيمّ يعملون في رام الله والبيرة ويحتاجون إلى السفر يوميًا عبر هذا الشارع.



يعاني سكّان المخيم اكتظاظًا شديدًا وقد استنفدوا جميع إمكانيّات البناء المتاحة داخل حدوده. أمّا الأراضي الواقعة خارج حدود المخيم التي أقيمت عليها الأحياء الجديدة والمدارس فقد صنّفت ضمن اتّفاقيات أوصلو كمناطق C. حفظت إسرائيل لنفسها في هذه المناطق صلاحيّات التخطيط والبناء والتطوير. سكّان المخيم المعنيون ببناء منازل أو توسيعها في هذه المناطق يضطّرون إلى مجابهة رفض إسرائيل الجارف لمنح تراخيص بناء في مناطق C. الإدارة المدنيّة تصدر أوامر هدم لمنازل أقامها أصحابها - مرغمين - دون ترخيص بناء. منذ صدور أمر الهدم سواء جرى تنفيذه أم لا يبقى شبح الهدم مخيمًا فوق السكّان طيلة الوقت.

تعامل إسرائيل سكّان المخيم - وهم في منازلهم - وكأنهم ضيوف غير مرحب بهم وتتنصّل من أيّ التزام تجاههم. إنّها تجبرهم على العيش في اكتظاظ شديد داخل حدود المخيم - التي رُسمت منذ ما قبل 70 عامًا وتمنعهم من تشييد أيّ بناء جديد خارج المخيم. في المقابل تواصل إسرائيل استخدام أراضي البلدات الفلسطينية المجاورة لأغراضها هي بما في ذلك لأغراض توسيع المستوطنات وتفضل باستمرار مصالح المستوطنين على حساب الفلسطينيين في تجاهل تامّ لحقوقهم. هكذا يسير نظام الاحتلال في مخيم الجلزون للاجئين وهكذا الأمر في سائر أنحاء الضفة الغربية.

كتب ومذكرات ومواد إثرائية عن المخيم

بحث جيد عن المخيم من نشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية

<https://mokhayyam.com/ar/article/926>

دور الأونروا والهيئة العامة:

اهتمت مؤسسة الهلال الأحمر باللاجئين في عام 1948م، وفي عام 49 استلمت وكالة الغوث الدولية مسؤولية المخيم، وقد تم تسكين الناس في المخيم بنوعين من الخيام صغيرة تسمى زعموط، وتصلح للعائلات الصغيرة (أقل من خمسة أفراد)، وخيمة كبيرة للعائلة الكبيرة لأكثر من 5 أفراد، وكانت العيادة والمدارس بداية في خيام كبيرة لعدة سنوات حتى قامت الوكالة ببناء مدرستين للذكور والإناث في عام 1956م وكذلك عيادة للمخيم، وكان عدد طلاب مدرسة الذكور لا يتعدى 200 طالب والإناث 150 طالبة، أما الآن فعدد الطلاب 1300 طالب، والطالبات 1200 طالبة، ولا تزال مساحة المدارس كما هي رغم ارتفاع عدد الدارسين فيها، وتم بناء مدرسة للذكور حديثاً في المكان نفسه.

اهتمت وكالة الغوث في البداية بكافة الخدمات للأهالي مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وكانوا يقدمون للاجئين كل شيء لكي ينسوا بيوتهم وأراضيهم، ومع المدة بدأت الوكالة بتخفيض خدماتها وهي ترتفع وتنخفض حسب الوضع السياسي في المنطقة، ولا تقدم وكالة الغوث الآن أكثر من 30% من الخدمات التي كانت تقدم في البداية.

بعد أن سكن اللاجئون في خيام حتى عام 1955م تم بناء غرف من نوعين: غرفة بمساحة 3*3م للعائلة الصغيرة، وغرفة 4*3م للعائلة الكبيرة حيث تستخدم كغرفة نوم ومطبخ، وكانت الحمامات خارجية مشتركة، وموزعة على كافة أنحاء المخيم. ولم يكن يوجد كهرباء ولا ماء، وإنما كانت بعض عيون الماء يأخذ الناس حاجاتهم من الماء منها، وفي بداية الستينيات قامت وكالة الغوث بعمل مواقع مياه في كل تجمع نقطة للمياه ليأخذ منه الناس حاجاتهم من المياه تحملها النساء على رؤوسها.

والآن ومع تطور المخيم وارتفاع عدد السكان تم هدم البنايات التي أقامتها وكالة الغوث، وقام الناس ببناء طوابق ملتصقة بعضها ببعض لعدة عائلات تتراوح مساحة البناء بين 80-100م يسكن فيها 3 أو 4 عائلات، ويعاني سكان المخيم من كون البنية التحتية مدمرة ولا تقوم الوكالة بتصليحها، وإنما تقوم اللجنة الشعبية بتقديم الخدمات بدلاً من وكالة الغوث. (1)

[http://plord.ps/post/1207/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC\(1](http://plord.ps/post/1207/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC(1)

[http://plord.ps/post/1207/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC\(1](http://plord.ps/post/1207/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC(1)

شهداء من المخيم

شهداء مخيم الجلزون

توثيق أولي لأسماء شهداء مخيم الجلزون مع سيرة مختصرة وترتيب زمني وأبجدي.
أولاً: الترتيب الزمني

- باسل بصبوص - 2022
- استشهد برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحام مخيم الجلزون في أكتوبر 2022
- خالد عنبار - 2022
- استشهد خلال اقتحام قوات الاحتلال للمخيم في أكتوبر 2022
- أسيد حمزة حميدات (17 عامًا) - 2023
- استشهد متأثرًا بإصابته برصاص الاحتلال أثناء اقتحام المخيم في أكتوبر 2023
- محمود سيف نخلة - 2023
- استشهد خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في المخيم في أكتوبر 2023
- محمد عليان - 2023
- استشهد خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في أكتوبر 2023
- محمد خالد زيد (13 عامًا) - 2024
- استشهد متأثرًا بإصابته برصاص الاحتلال قرب المخيم في مارس 2024
- مالك علي حطاب (19 عامًا) - 2025
- استشهد متأثرًا بإصابته خلال اقتحام قوات الاحتلال للمخيم في أبريل 2025

◦ ملاحظات توثيقية

هذه القائمة تمثل توثيقًا أوليًا للأسماء التي تم تداولها في تقارير إعلامية حديثة، ولا تُعد سجلًا تاريخيًا شاملًا لكل شهداء مخيم الجلزون منذ تأسيسه عام 1949. يوصى بالرجوع إلى أرشيفات محلية ولجان المخيم ومؤسسات التوثيق لاستكمال الحصر الكامل.

في مخيم الجلزون عدة مؤسسات من أهمها اللجنة الشعبية ومركز الشباب الاجتماعي ومركز البرامج النسوية ومركز تأهيل المعاقين وجمعية المسنين ونادي الطفل، وهذه المؤسسات تقوم بخدمة أهالي المخيم ولهم ممثلين في اللجنة الشعبية.

اللجنة الشعبية:

وقد تأسست اللجنة الشعبية لخدمات مخيم الجلزون عام 1996م كجسم شرعي يمثل اللاجئين الفلسطينيين تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتم تشكيل اللجنة من كافة الأطياف السياسية والاجتماعية داخل المخيم لمواكبة التطورات والمنعطفات في تاريخ القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق العودة وتقرير المصير.

جدير بالذكر أن اللجنة الشعبية هي لجنة منبثقة عن دائرة شؤون اللاجئين التي تم تفعيلها وفقا لقرار المجلس الوطني في دورته الحادية والعشرين وذلك من أجل رعاية اللاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، فاللجنة الشعبية لخدمات مخيم الجلزون يتمثل دورها في الاهتمام بالقضايا الخاصة باللاجئين القاطنين في المخيم فهي تُعنى بالشؤون الاجتماعية والصحية والاقتصادية، فضلاً عن دورها الريادي في كافة المجالات الخدمية والتعليمية والثقافية.

تشرف اللجنة الشعبية على المشاريع المقدمة للمخيم من المؤسسات والدول المانحة ووكالة الغوث الدولية وتعمل على تحقيق التواصل الاجتماعي بين أبناء المخيم وقيامها بالتنسيق مع المؤسسات العاملة خارج المخيم ومن أهم الأهداف التي تسعى اللجنة لتحقيقها:

1- طرح قضايا اللاجئين وهمومهم وإيصال صوتهم الى المحافل المحلية والعربية والدولية.

2- ضمان استمرار وكالة الغوث في تقديم خدماتها للاجئين.

طبيعة عمل اللجنة:

اللجنة سياسية الطابع في المقام الأول وذلك لأنها ترعى قضية الخطوط الحمراء وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة واجتماعية في المقام الثاني لأنها تقدم خدمات اجتماعية واقتصادية للسكان في المخيم فتقوم اللجنة جنباً الى جنب مع وكالة الغوث والمؤسسات الأخرى لحل المشاكل العامة لأبناء المخيم لتقديم الخدمات والمشاريع والأعمال التي تخدم أهالي المخيم والمناطق المجاورة.

أهداف اللجنة:

- 1- دعم صمود اللاجئين وتقديم مشاريع خدمتية للمواطنين والاهتمام بقضايا البنية التحتية في المخيم ومحاولة خلق فرص عمل عبر مجموعة من المشاريع لمصلحة المخيم.
- 2- العمل وبكل مسؤولية من أجل تحسين الشروط المعيشية لأهالي المخيم.
- 3- استقطاب المشاريع لمصلحة المخيم.
- 4- النضال من أجل تحسين مستوى خدمات وكالة الغوث المقدمة للأهالي.
- 5- التواصل مع مؤسسات السلطة الوطنية لتقديم أفضل الخدمات للأهالي.

المشاريع التي قامت اللجنة بإنشائها:

- 1- بناء مسلخ اللحوم والدواجن في ساحة المخيم.
- 2- بناء وحدة حمامات عامة.
- 3- إعادة تأهيل الشارع العام (شبكة صرف صحي حديثة وتزفيت وأرصفة).
- 4- تعبيد عدد من الشوارع الداخلية في المخيم.
- 5- شراء قطعة أرض لبناء مدرسة ذكور الجلزون الثانوية بمساحة 4.5 دونم.
- 6- شراء قطعة أرض لإقامة مشروع ترفيهي لأهالي المخيم.
- 7- تقديم مساعدة نقدية لعدد من طلاب الجامعات في المخيم (تقريباً 100 طالب) لكل طالب مبلغ يقارب 300 دينار أردني.
- 8- مشروع إنارة شوارع المخيم والقيام بالصيانة الدورية للمشروع.
- 9- مساعدة عدد كبير من أهالي المخيم في ترميم منازلهم عبر مشاريع متنوعة من وكالة الغوث ومركز بديل ومساعدة مباشرة من اللجنة الشعبية.
- 10- مساعدة عدد من أهالي المخيم في تلقي العلاج عبر المساعدة في توفير الأدوية والفحوصات المخبرية والصور

المتنوعة، وكذلك أثمان العلاج في المستشفيات.

11- تكريم الطلبة الناجحين في الثانوية العامة والمتفوقين في المراحل الأخرى.

12- دعم مؤسسات المخيم الفاعلة (المركز النسوي، لجنة أصدقاء المسن مركز الشباب الاجتماعي اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين مركز أبناء الياسر نادي الطفل).

13- تجهيز المقبرة (القبور وما يلزمها من مواد). (1)

[http://plord.ps/post/1207\(1\)](http://plord.ps/post/1207(1))

الوضع الاقتصادي

بعد أن سكن اللاجئون في خيام حتى عام 1955م تم بناء غرف من نوعين:غرفة بمساحة 3*3م للعائلة الصغيرة، وغرفة 4*3م للعائلة الكبيرة حيث تستخدم كغرفة نوم ومطبخ، وكانت الحمامات خارجية مشتركة، وموزعة على كافة أنحاء المخيم، ولم يكن يوجد كهرباء ولا ماء، وإنما كانت بعض عيون الماء يأخذ الناس حاجاتهم من الماء منها، وفي بداية الستينيات قامت وكالة الغوث بعمل مواقع مياه في كل تجمع نقطة للمياه ليأخذ منه الناس حاجاتهم من المياه تحملها النساء على رؤوسها.

والآن، ومع تطور المخيم وارتفاع عدد السكان تم هدم البنايات التي أقامتها وكالة الغوث، وقام الناس ببناء طوابق ملتصقة بعضها ببعض لعدة عائلات تتراوح مساحة البناء بين 80-100م يسكن فيها 3 أو 4 عائلات، ويعاني سكان المخيم من كون البنية التحتية مدمرة ولا تقوم الوكالة بتصليحها، وإنما تقوم اللجنة الشعبية بتقديم الخدمات بدلاً من وكالة الغوث.

من العائلات والعشائر والقرى التي جاؤوا منها

جميع سكان مخيم الجلزون من منطقة وسط فلسطين من مدن:

يافا، واللد، والرملة، والقرى المحيطة بها وعددها حوالي 36 مدينة وقرية، وقد تم تهجير السكان من قراهم ومدنهم بالقوة وتم تشريدهم في الجبال أو لجأوا إلى القرى المجاورة مثل: نعلين، وشبتين، وشقبا، ورتيس، وأم صفا، ودير عمار، وجمالة. منهم من سكن تحت الأشجار وفي المقابر حتى استقر الأمر على تجميعهم في مخيم الجلزون بسبب توفر المياه في هذه المنطقة، وهي منطقة تابعة لقرية مسيحية بالقرب من المخيم وهي قرية جفنا.

من العائلات:

1. وشاح،.
2. وادي،
3. صقر،
4. شما
5. عائلة نخلة
6. عائلة عياد
7. عائلة شلش
8. عائلة نصر
9. عائلة عوض
10. عائلة أبو شنب
11. عائلة شحادة
12. عائلة عواودة
13. عائلة حماد
14. عائلة خليل
15. عائلة بركات
16. عائلة زيد
17. عائلة حمدان
18. عائلة طه
19. عائلة داوود
20. عائلة أبو سالم
21. عائلة المصري
22. عائلة أبو عصب

لاجئو الجلزون يروون النكبة ويعيشونها



من بلدة الدوايمة المدمرة عام 1948، جاءت عائلة النجار إلى مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين قرب رام الله بالضفة الغربية، وهناك صارت من أكبر عائلات المخيم وتناقلت رواية المجزرة التي دُبح فيها العشرات من أهلها بصمت إبان النكبة.

وأثناء سيره من زقاق إلى آخر في حارة الدوايمة، ينقل الشاب محمد النجار (22 عاما) مأساة اللجوء مختلطة بواقع النكبة التي يراها مستمرة في مخيم فقير ومكتظ بالبناء والسكان والبطالة ولا أفق لحياة طبيعية فيه.

يقول النجار إن المجزرة التي شهدتها قريته عام 1948 جرى طمسها والتغطية عليها، لأن العصابات الصهيونية قتلت الناس بعد لجوئهم إلى مسجد القرية ولم ترد أن تواجه بصراع ديني.

الحاجة أم عادل واحدة من الباقيين القليلين من جيل النكبة، تروي ما تتذكره عن اللجوء بعد المجزرة إلى بلدة حلحول جنوب الخليل بعد طردهم من الدوايمة، ومكوئهم ثلاث سنوات هناك، ثم الانتقال إلى أريحا حيث تزوجت بعد عشر سنوات وجاءت مع عائلتها إلى مخيم الجلزون لتعيش قرب أقاربها المهجرين.

وفي المخيم، تمكنت عائلة أم عادل (67 عاما) ومعها زوجها وأطفالها الخمسة من تأمين بيت من غرفتين بنتهما وكالة الأونروا وغرفة أخرى من الصفيح. وزادت عائلتها إلى عشرة أبناء كبروا وتزوجوا واعتقلوا مرارا في سجون الاحتلال.

تقول "قتل في قريتنا العشرات بينهم عمي عبد الذيب لأنه رفض المغادرة.. جاؤوا يوم الجمعة واحتلوا البلد، فهرب الناس تحت الرصاص إلى المغاور المجاورة للقرية فلاحقوهم وقتلوهم هناك، ثم في المسجد حيث قتل 75 فورا".



(النجار يعبر عن مخاوف الناس من توطينهم(الجزيرةالنجار يعبر عن مخاوف الناس من توطينهم

وتتفق الحاجة حمدية خضر من قرية قبيبة ابن عواد المجاورة للدوايمة مع رواية أم عادل، لكنها تضيف كيفية تعرض نساء القرينتين للاغتصاب والقتل.

وتتذكر حمدية كيف سُبيت أيضا نساء أخريات -ومن بينهن اثنتان من بنات عمّها- إلى مستعمرات قريبة، وهناك قتلن أو اعتدي عليهن.

وقالت "كانوا يدخلون البيوت ويجمعون من تعجبهم من الفتيات ويضعوهن في سيارات وتغيب أخبارهن.. قمت يومها بدهن وجهي بالرماد كي لا يشملني ذلك، فنجوت".

وبالنسبة للمرأةتين ليس في المخيم ما يغري بالبقاء، لكنهما تقولان "كل الأشياء بعيدا عن بلادنا سواء"، ثم تضيف أم عادل أن أولادها منذ سنوات اضطروا للخروج والبحث عن مسكن خارج المخيم بسبب الاكتظاظ وعدم توفر مساكن.

المساحة ذاتها

وأنشئ مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين عام 1949 بواسطة وزارة الإعمار الأردنية، وأشرف عليه الصليب الأحمر الدولي، حتى أنشئت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) عام 1951، وإليه توافد لاجئون من 36 قرية ومدينة مدمرة، على رأسها اللد والرملة ويافا وبئر السبع.

يقول المسؤول في اللجنة الشعبية بمخيم الجلزون محمد عرار إن المخيم الذي أقيم على مساحة لا تتجاوز كيلومترا مربعا بعد النكبة، ما زال بنفس الحيز رغم تضاعف عدد سكانه، مما خلف حالة اكتظاظ شديدة بعدما زاد عدد لاجئيه عن 13 ألفا.

ويضيف عرار أن وكالة أونروا التي أسندت إليها إعانة اللاجئين الفلسطينيين لم تعد تقدم حتى الحدود الدنيا للمعيشة، ولا

يملك نسبة كبيرة من اللاجئين هنا ثمن العلاج، كما لا يحظون بامتيازات الضمان الاجتماعي.



وأظهرت دراسة حديثة عن المخيم وقوع 800 عائلة من أصل 1500 مسجلة لدى الأونروا تحت خط الفقر، كما فاقت معدلات البطالة 42% في أوساط الشباب و89% بين النساء. لكن اللجنة الشعبية للمخيم تقول إن عدد العائلات غير المسجلة يتجاوز الألف، ومعظمها فقيرة.

ولا يبعد مخيم الجلزون عن مدينة رام الله سوى مسافة خمسة كيلومترات، وتحيط به أرقى ضواحي المدينة وقراها مثل بيرزيت وجفنا، ويلاحظ الناس في المخيم البائس الفارق الكبير مع محيطهم.

محرومون

يقول الشاب محمد النجار الذي سينيها دراسته الجامعية في الحقوق هذا العام، "نحن محرومون من أدنى حقوق الإنسان العادية.. لا توجد حياة خاصة في بيوت متلاصقة والضجيج يلفها من كل جهة". ثم يضيف "لم يعد لنا مكان في هذا الحيز المحدود سوى السماء..".

وينكب النجار على إعداد بحث تخرجه عن الوضع القانوني للاجئين بعد قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

ويريد من خلال بحثه القول إن اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات أصبحوا يواجهون مشروعا لتوطينهم في "دولة ليست على أراضيهم"، ويقول "يريدون لنا هذه الدولة وطنا، بينما أراضينا ووطننا بعيدة عنا كيلومترات قليلة".

المصادر والتوثيق

- عوني فارس وحسن قدومي، اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية ديمومة الحياة وإصرار على العودة، الناشر: أكاديمية دراسات اللاجئين ومركز العودة الفلسطيني، الطبعة الأولى- لندن 2013 م .
- أديب محمد زيادة، دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية، دار العودة للدراسات والنشر- بيروت - الطبعة الأولى 2010م كتاب مجلة العودة (2).
- الموسوعة الحرة (تاريخ الزيارة 25/4/2016).
- الموقع الإلكتروني (للاونروا)، (تاريخ الزيارة 25/4/2016).
- موقع قبسطين في الذاكرة (تاريخ الزيارة 25/4/2016)
- موقع صحيفة الأيام (تاريخ الزيارة 25/4/2016)
- موقع دنيا الوطن (تاريخ الزيارة 25/4/2016)
- دليل التجمعات الفلسطيني أريج (تاريخ الزيارة 25/4/2016)
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا (تاريخ الزيارة 18/5/2016)
- مركز بتسيلم لحقوق الإنسان.
- الأناضول [/https://www.aa.com.tr](https://www.aa.com.tr)
- منظمة بيت سيلم [/https://www.btselem.org](https://www.btselem.org)
- [http://plord.ps/post/1207/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8\(1\)%AC%D9%84%D8%B2%D9%88%D9%86](http://plord.ps/post/1207/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8(1)%AC%D9%84%D8%B2%D9%88%D9%86)